

نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2011

يتناول التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012 تحليلاً للتطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2011. ويبدأ باستعراض مختصر لأداء الاقتصاد العالمي، ثم ينتقل إلى الاقتصادات العربية مبتدئاً بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ثم التطورات في قطاعات الزراعة والصناعة والنفط والطاقة. ويستعرض التقرير بعد ذلك تطورات المالية العامة والتطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال العربية، ثم ينتقل إلى التجارة الخارجية والتجارة البينية وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف. وكمحور لهذا العام يتناول التقرير موضوع فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية. وبعد ذلك يقدم التقرير عرضاً للوعن الإنمائي العربي والدولي. وفي إطار إبراز أهمية التعاون الاقتصادي العربي المشترك، يتناول تقرير هذا العام أيضاً فصلاً عن التعاون العربي في مجال مكافحة التصحر، ويختتم التقرير بفصل يستعرض أوضاع الاقتصاد الفلسطيني.

أداء الاقتصاد العالمي

تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي في عام 2011 بعد أن بدأ في تعافيه من الأزمة المالية العالمية لعامي 2008-2009. وقد ساهمت عدة عوامل رئيسية في ذلك، من أهمها أحداث زلزال وتسونامي اليابان والتي أدت إلى خسائر بشرية ومادية فادحة. ولقد امتدت تداعيات الكارثة الطبيعية في اليابان لتطال أداء شبكات الإنتاج والتوزيع العالمية والتي واجهت صعوبات في الحصول على بعض مستلزمات الإنتاج وقطع الغيار المصنعة في اليابان خاصة فيما يتعلق بصناعة السيارات في الولايات المتحدة وفي أوروبا. وفي جانب آخر، تأثر أداء الاقتصاد العالمي في عام 2011 بأزمة تفاقم الديون السيادية في منطقة اليورو التي برزت خلال شهر أغسطس، وتبني سياسات مالية تقشفية في عدد من دول الاتحاد الأوروبي لمواجهة مخاطر تفاقم هذه الديون، وتعزيز أوضاعها المالية رغم المخاطر المتوقعة على النمو والعمالة.

ولقد بلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي 3.9 في المائة في عام 2011 بعد أن وصل إلى 5.3 في المائة في العام السابق. وعلى مستوى اقتصادات الدول المتقدمة انخفض النمو في منطقة اليورو ليصل معدله إلى نحو 1.4 في المائة في عام 2011 وذلك بعدما بلغ 1.9 في المائة في العام السابق. ويتوقع أن تدخل اقتصادات منطقة اليورو في فترة ركود اقتصادي خلال عام 2012. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ساهمت الزيادة في الاستثمارات الخاصة وتحسن سوق العمل خلال النصف الثاني من عام 2011 في تحقيق الاقتصاد الأمريكي معدل نمو بلغ 1.7 في المائة في نهاية العام، وذلك بعد أن وصل إلى 3 في المائة في عام 2010.

ومع تباطؤ نمو اقتصادات الدول المتقدمة (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان)، والتي تشكل مجتمعة حوالي 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، تراجع النمو أيضاً في الدول النامية والاقتصادات الناشئة الأخرى بسبب تراجع صادراتها إلى الدول المتقدمة والتدفقات المالية الواردة إليها. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن النمو في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى بلغ 6.2 في المائة في عام 2011 مقارنة مع نحو 7.5 في المائة في عام 2010، وتراجع النمو أيضاً في الصين ليبلغ حوالي 9.2 في المائة في عام 2011، بسبب تباطؤ نمو الصادرات والاستثمارات في القطاع العقاري.

وفي جانب التضخم العالمي، فقد سجل معدلات أعلى خلال عام 2011، في ضوء ارتفاع أسعار عدد من السلع الأولية والأساسية كالنفط الخام الذي تأثر بالأحداث الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، وزيادة تدفق الاستثمار في أسواق السلع الأساسية ومن أهمها النفط لأغراض المضاربة. ويقدر معدل التضخم في الدول المتقدمة بنحو 2.7 في المائة في عام 2011 بعدما بلغ 1.5 في المائة في عام 2010، في حين يقدر معدل التضخم في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى 7.1 في المائة بعد ما بلغ نحو 6.1 في المائة خلال الفترة نفسها.

وفيما يتعلق بمعدلات البطالة في العالم، فقد بدأت تشهد انخفاضاً في عدد من الدول المتقدمة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة التي يشهد فيها سوق التشغيل تحسناً تدريجياً، حيث تراجع قليلاً معدل البطالة ليصل إلى 9 في المائة في نهاية عام 2011 مقارنة بمعدل 9.6 في المائة في نهاية عام 2010. وفي منطقة اليورو تحسن أداء سوق العمل خاصة في ألمانيا التي انخفضت معدلات البطالة فيها من نحو 7.1 في المائة في عام 2010 إلى 6 في المائة في نهاية عام 2011، غير أن معدل البطالة في فرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة بقي مرتفعاً في حدود 9.7 في المائة و8.4 في المائة و8 في المائة على التوالي خلال الفترة نفسها.

وفي جانب الأوضاع النقدية العالمية، استمر العديد من البنوك المركزية حول العالم في اتباع سياسات نقدية توسعية من خلال خفض أسعار الفائدة، بالإضافة إلى استمرار العديد منها في تنفيذ سياسة التيسير الكمي وضخ السيولة بهدف تحفيز الائتمان والنمو الاقتصادي، خاصة إثر تقلص الهامش المتاح أمام حكومات هذه الدول للتدخل من خلال سياسات مالية توسعية لحفز النمو في ضوء الارتفاع الكبير في مستويات الدين العام. ففي الولايات المتحدة ظلت أسعار الفائدة قصيرة الأجل على ما هي عليه في عام 2010، بينما انخفض سعر الفائدة قصير الأجل في اليابان. أما في منطقة اليورو فقد أدت أزمة الديون السيادية في بعض دول المنطقة، إلى شح السيولة بين المصارف والذي ساهم في ارتفاع أسعار الفائدة قصيرة الأجل. وبالنسبة لأسعار الفائدة طويلة الأجل مقاسة بأسعار السندات الحكومية طويلة الأجل، فقد تباين اتجاهها في الدول المتقدمة، ففي الوقت الذي انخفضت الأسعار في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، شهدت أسعار الفائدة ثباتاً في اليابان، وارتفاعاً في منطقة اليورو.

ولقد تباطأ نمو حجم التجارة العالمية خلال عام 2011 ليلبغ 6.3 في المائة بعد ما وصل إلى 14.3 في المائة في عام 2010، متأثراً بتداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية وزلزال سونامي في اليابان والفيضانات التي شهدتها تايلندا. فيما ساهم تراجع أسعار العديد من السلع الأولية بخلاف النفط في تراجع قيمة صادرات عدد من الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى مقارنة بعام 2010.

أما فيما يتعلق بموازن المعاملات الجارية، فقد تراجعت مستويات الاختلالات الخارجية العالمية بشكل ملحوظ خلال عام 2011 نتيجة التراجع الملموس في نسبة فائض ميزان المعاملات الجارية إلى الناتج المحلي للصين إلى نحو 3 بالمائة فقط في عام 2011 مقارنة بنحو 10 بالمائة في عام 2007، وهو ما يعزى إلى اتجاه الصين للاعتماد بشكل أكبر على الطلب المحلي لحفز النمو الاقتصادي وتقليل مستويات الاعتماد على الطلب الخارجي. من جانب آخر ساهم النمو الملحوظ للصادرات الأمريكية في زيادة حجم الصادرات الأمريكية خلال عام 2011 ومن ثم التخفيف من حدة الاختلالات العالمية. وبالنسبة لمجموعات الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، فقد تحسن فائض الحساب الجاري لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ضوء ارتفاع صادراتها النفطية.

أما فيما يتعلق بالتدفقات المالية الخارجية الخاصة، فقد تأثرت بشكل كبير بتراجع معدلات النشاط الاقتصادي في الدول المصدرة لرؤوس الأموال وبتداعيات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو. وشهدت العديد من الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى تدفق لرؤوس الأموال إلى الخارج خلال العام وخاصة فيما يتعلق بالأصول الخارجية للبنوك والمؤسسات المالية الأوروبية وذلك لتقوية مراكزها المالية الداخلية وتجاوز تداعيات الأزمة. وتشير البيانات إلى انخفاض صافي التدفقات المالية الخاصة إلى الدول النامية إلى حوالي 521 مليار دولار في عام 2011 مقابل 527 مليار دولار في عام 2010. وفيما يتعلق بالمديونية الخارجية، ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى في عام 2011، وسجلت جميع المجموعات الفرعية للدول النامية زيادة في مديونياتها الخارجية.

وفيما يخص التطورات في أسعار الصرف في عام 2011، شهدت أسعار صرف العملات الرئيسية تقلبات ملحوظة، متأثرة بعدد من العوامل الاقتصادية المذكورة سابقاً. فقد سجل اليورو والفرنك السويسري صعوداً أمام الدولار كملادات آمنة ودفع بقيمة هذه العملات للارتفاع بشكل ملحوظ وبالتالي أثر سلباً على نشاط المصدرين في بعض هذه الدول. في المقابل وجد الدولار الأمريكي دعماً قوياً خلال النصف الثاني من العام على ضوء تأثير اليورو سلباً بتداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية وتأثر الين الياباني بتباطؤ النمو وتراجع الصادرات اليابانية في أعقاب الزلزال الذي ضرب اليابان، إضافة إلى تدخل البنك المركزي السويسري لضمان استقرار الفرنك السويسري مقابل الدولار. وقد أدت هذه العوامل إلى زيادة مستويات الطلب على الدولار، ومما عزز من مكاسب الدولار تجاه العملات الرئيسية الأخرى التحسن النسبي في مؤشرات أداء الاقتصاد الأمريكي خلال النصف الثاني من عام 2011 ليستعيد الدولار مكانته كملاد آمن للمستثمرين.

أداء الاقتصادات العربية

تطورات الاقتصاد الكلي

تأثر أداء الاقتصادات العربية عام 2011 بعدد من العوامل الرئيسية، من أهمها الأحداث المصاحبة للتحويلات السياسية التاريخية التي شهدتها عدد من الدول، وهي تونس ومصر وليبيا وسورية واليمن. وامتدت تداعيات هذه الأحداث لتطال معظم الاقتصادات العربية الأخرى. ولقد أدت هذه التطورات إلى تراجع غير مسبوق في الإنتاج والصادرات وتدفق السياحة وتوقف الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتراجع تحويلات العاملين بالخارج، الأمر الذي أدى بدوره إلى انكماش اقتصادات معظم الدول التي شهدت هذه الأحداث بمعدلات ملحوظة خلال عام 2011، وإن اختلف الأداء من دولة إلى أخرى.

أما الدول المنتجة والمصدرة الرئيسية للنفط، وهي دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر والعراق، فقد سجلت معدلات نمو عالية نسبياً في ظل ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال عام 2011. في المقابل تأثرت الدول العربية الأخرى خاصة الأردن ولبنان والمغرب سلباً بتراجع مستويات الطلب والنشاط الاقتصادي في الدول الأوروبية بالإضافة إلى تأثيرها بالأحداث السياسية في المنطقة.

وكمحصلة للتطورات آنفة الذكر ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة من حوالي 2 تريليون دولار في عام 2010 إلى نحو 2.37 تريليون دولار في عام 2011، وبلغ معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية للدول العربية كمجموعة 18.0 في المائة مقابل 15.5 في المائة في العام السابق. وزاد متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي من 5,842 دولار إلى 6,731 دولار خلال الفترة نفسها.

أما نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فقد تراجع من 4.6 في المائة في عام 2010 إلى 2.4 في المائة في عام 2011، وذلك نتيجة لانكماش الناتج في الدول التي شهدت الأحداث السياسية وكذلك في بعض الدول المجاورة لها أيضاً، إضافة إلى زيادة الضغوط التضخمية في معظم الدول العربية، حيث بلغ متوسط معدل التضخم في الدول العربية في عام 2011 حوالي 6.1 في المائة مقارنة مع 4.4 في المائة في عام 2010.

وفيما يخص تطور الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي لعام 2011، فقد عزز قطاع الصناعات الإستخراجية من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لتبلغ نسبة 40.7 في المائة، في ضوء الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط العالمية. وفي جانب هيكل الإنفاق، انخفضت حصة الاستهلاك النهائي بشقيه العائلي والحكومي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة من 63.1 في المائة في عام 2010 إلى 59.2 في المائة في عام 2011. وانخفضت

أيضاً حصة الاستثمار من 26.1 في المائة إلى حوالي 23.5 في المائة خلال الفترة نفسها، وانخفض أيضاً معدل نمو الاستثمار في عام 2011 ليبلغ 6.1 في المائة نتيجة تراجع الاستثمارات في عدد من الدول العربية بسبب ظروف عدم الاستقرار في المنطقة ككل. وكمحصلة لانخفاض حصة كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي من جهة، وارتفاع نسبة تغطية صادرات الدول العربية كمجموعة للواردات من السلع والخدمات لتصل إلى حوالي 145.3 في المائة في عام 2011 مقابل 126.8 في المائة في العام السابق من جهة أخرى، فقد زادت حصة فجوة الموارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 17.3 في المائة مقابل 10.8 في المائة في عام 2010.

وفي جانب المؤشرات المتوفرة عن الفقر وتوزيع الدخل، تعتبر المنطقة العربية من المناطق ذات مستويات الفقر المنخفضة نسبياً، غير أن الحجم الحقيقي لمشكلة الفقر والتقدير الدقيق لتداعياتها له أبعاد متعددة أخرى لا تعكسه نسب فقر الدخل السائدة. وتشير بعض المؤشرات المتاحة عن درجة التماسك الاجتماعي إلى وجود أشكال عديدة لعدم المساوات في الحصول على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، وعدم تكافؤ الفرص في التمتع بحياة كريمة، والتي يعاني منها السكان في عدد من الدول العربية، وخاصة تلك التي تتخفف فيها مستويات فقر الدخل.

التطورات الاجتماعية

رغم التقدم الملحوظ لغالبية الدول العربية خلال الفترة 2000-2010 في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، خاصة في مجالات تعميم التعليم والرعاية الصحية وتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة الفقر، إلا أن هذه الدول لا تزال تواجه تحديات رئيسية تتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني والبطالة، والحاجة إلى إصلاح التعليم ورفع كفاءة الموارد البشرية. ووفقاً لدليل التنمية البشرية⁽¹⁾ صنفت الدول العربية ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، حيث لا تزال تعاني من تدن مستويات التنمية البشرية، وخاصة الدول الأقل نمواً ضمن المنطقة العربية.

يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2011 بحوالي 362 مليون نسمة، بزيادة بلغت حوالي 8 مليون نسمة عن عام 2010 وبمعدل نمو يقدر بحوالي 2.4 في المائة. ويقدر عدد القوة العاملة في عام 2010 بحوالي 122 مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي 34.5 في المائة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية للعام نفسه. ويرجع انخفاض هذه النسبة بالمقارنة الدولية إلى ارتفاع عدد السكان دون 15 سنة، وتواضع مساهمة المرأة في سوق العمل رغم اتجاه هذه المساهمة للزيادة. كما يقدر متوسط معدل البطالة في الدول العربية بحوالي 16 في المائة والذي يظل الأعلى بين الأقاليم الأخرى في العالم. ويقدر عدد عاطلين عن العمل في الدول العربية 17 مليون نسمة في عام 2011، وذلك مقارنة بحوالي 197 مليون عاطلاً حول العالم ومتوسط بطالة بنسبة حوالي 6 في المائة.

(1) تقرير التنمية البشرية 2011 – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ولقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من 45 سنة في العام 1960 إلى حوالي 71 سنة في عام 2010. ويلاحظ أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة قد زاد عن 70 سنة في غالبية الدول العربية، باستثناء الدول الأقل نمواً. وتمكنت معظم الدول العربية من تحقيق تقدم ملحوظ في التوسع في الخدمات الصحية والاجتماعية وتحسين نوعيتها، كما يتضح ذلك من التطور الإيجابي في عدد الدول العربية التي تمكنت من توفير الرعاية الصحية لما يزيد عن 90 في المائة من السكان، والذي بلغ خمسة عشر دولة.

وفيما يتعلق بالتقدم نحو تحقيق الهدف العالمي القاضي بتخفيض عدد السكان الذين لا تتوافر لهم مياه الشرب الآمنة إلى النصف بين عامي 1990 و2015، حققت جميع الدول العربية هذا الهدف، مع الإشارة إلى أن مياه الشرب تتوفر لأكثر من 90 في المائة من السكان في اثنتي عشر دولة عربية وتبقى منخفضة بأقل من نسبة 50 في المائة من السكان في موريتانيا والصومال فقط. وفيما يتعلق بنسبة السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي، فعلى الرغم من التفاوت الكبير بين الدول العربية في توفير خدمات الصرف الصحي للملائم للسكان، إلا أنها استطاعت كمجموعة من تحقيق إنجاز أفضل مما حققته الدول النامية ودول العالم ككل، حيث بلغ المتوسط العربي في عام 2010 نحو 76.6 في المائة مقارنة بمتوسط الدول النامية البالغ 56 في المائة والمتوسط العالمي البالغ 63 في المائة.

من جهة أخرى، ووفقاً لأهداف الألفية، يفترض أن تحقق الدول العربية هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015. وقد سجل هذا المؤشر ارتفاعاً ملحوظاً في معظم الدول العربية خلال الفترة 1990-2010 ويبقى هذا الهدف على مستوى معدلات القيد الإجمالي في متناول جميع الدول العربية باستثناء جيبوتي والسودان والصومال. وفيما يتعلق بمستوى الأمية، قدرت نسبة الأمية بين البالغين (15 سنة فما فوق) في الدول العربية بحوالي 27.3 في المائة في عام 2009. وتقدر نسبة الأمية بين الشباب (الفئة العمرية 15-24 سنة) بحوالي 12.1 في المائة، حيث بلغت نسبة الأمية بين الشباب الذكور حوالي 8.7 في المائة وبين الشابات الإناث حوالي 15.6 في المائة في عام 2009. وقد أسهمت برامج محو الأمية وخطط التوسع في نشر التعليم في تراجع ملحوظ لهاتين النسبتين عما كانتا عليه في العام 1990، إذ كانتا تقدران بحوالي 20.5 في المائة و38.8 في المائة على التوالي.

التطورات القطاعية

الزراعة

حقق الناتج الزراعي للدول العربية نمواً بنسبة تقدر بحوالي 6.7 في المائة خلال عام 2011 ليبلغ نحو 132.8 مليار دولار مقابل حوالي 124.4 مليار دولار في عام 2010. وقد بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حوالي 5.6 في المائة في عام 2011. ويرجع النمو المحقق في الناتج الزراعي بصورة كبيرة إلى تحسن أداء النشاط الزراعي في عدد من الدول العربية الزراعية الرئيسية، وخاصة مصر والجزائر، وذلك نتيجة للظروف

المناخية المواتية بصفة رئيسية وسياسات تعزيز النشاط الزراعي في تلك الدول. وبلغ نصيب الفرد من الناتج الزراعي حوالي 378 دولار أي بمعدل نمو بلغ حوالي 4.1 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وفيما يخص الإنتاج النباتي، فقد سجل نمواً بنسبة 3.1 في المائة في عام 2011، وجاء ذلك نتيجة لتحسن مستوى الغلة لمجموعة المحاصيل المطرية وفي مقدمتها الحبوب. كما سجل الإنتاج الحيواني بجميع مكوناته زيادات نسبية مقبولة، وارتفع أيضاً الإنتاج السمكي بنسبة بلغت 3.7 في المائة، ويمثل هذا الإنتاج حوالي 40 في المائة من المخزون السمكي العربي.

وفي مجال التجارة الخارجية للسلع الزراعية، فقد أشارت أحدث البيانات المتوفرة إلى أن قيمة الصادرات الزراعية العربية خلال عام 2010 بلغت حوالي 17.8 مليار دولار، بزيادة بنسبة 5.2 في المائة، كما بلغت قيمة الواردات الزراعية العربية حوالي 76.3 مليار دولار بارتفاع بنسبة 14.5 في المائة. وقد أدى هذا الارتفاع الكبير في قيمة الواردات إلى زيادة العجز في الميزان التجاري الزراعي من حوالي 49.8 مليار دولار عام 2009 إلى حوالي 58.6 مليار عام 2010، وبنسبة زيادة 17.7 بالمائة، وهي نسبة عالية جداً تقارب المستويات المسجلة خلال الأزمة الغذائية العالمية لعام 2008. ويعزى ارتفاع العجز إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية في عام 2010 بنسبة 20 في المائة، وتدني الإنتاج الزراعي لعدد من السلع الأساسية في الدول العربية. ونتيجة لارتفاع قيمة الواردات بنسبة أعلى من نسبة زيادة الصادرات الزراعية فقد تراجعت نسبة تغطية الصادرات للواردات من حوالي 25.4 في المائة في عام 2009 إلى حوالي 23.3 في المائة في عام 2010.

وعلى صعيد الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية الرئيسية في عام 2010، فقد سجلت مجموعة الأسماك والخضروات فائضاً بنسبة 9.5 في المائة و1.9 في المائة على التوالي، كما سجلت مجموعة الفواكه والبطاطس شبه اكتفاء بلغت نسبته 98 و 99 في المائة. أما البقوليات واللحوم والألبان فقد حققت معدلات اكتفاء متوسط بلغت حوالي 58 في المائة و74 في المائة و78 في المائة على التوالي، وحققت الحبوب، الزيوت والشحوم والسكر معدلات اكتفاء منخفض بلغت حوالي 47 في المائة و35 في المائة و28 في المائة على التوالي.

الصناعة

سجل الناتج الصناعي المحلي للدول العربية نمواً بنسبة 30.7 في المائة في عام 2011 مقارنة مع نمو بنسبة 27.3 في المائة في عام 2010. ويرجع هذا النمو بالأساس إلى ارتفاع القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية للدول العربية، إثر ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال عام 2011. كما ارتفعت القيمة المضافة للصناعات التحويلية، بنسبة بلغت 13.5 في المائة في عام 2011 وذلك مقابل 13.8 في المائة في عام 2010.

في جانب التطورات في الصناعات الإستخراجية غير النفطية، تصدرت موريتانيا قائمة الدول العربية من حيث طاقاتها الإنتاجية للحديد، واحتلت المغرب مرتبة ثاني أكبر دولة منتجة للفوسفات في العالم، حيث يبلغ إجمالي الاحتياطي لديها حوالي 10 في المائة من الإحتياطي العالمي للفوسفات.

وبالنسبة للتطورات في الصناعات التحويلية، تشير أحدث البيانات المتوفرة إلى انخفاض الإنتاج الفعلي للإسمنت من حوالي 167.7 مليون طن في عام 2008 إلى حوالي 153.5 مليون طن في عام 2009، كما انخفض الإنتاج الفعلي للكلنكر من حوالي 150.8 مليون طن إلى حوالي 138.1 مليون طن خلال الفترة نفسها، وذلك في ضوء انخفاض الطلب العالمي على الإسمنت والكلنكر بسبب تراجع نمو الاقتصاد العالمي. وبالنسبة لإنتاج الألومنيوم الذي يتركز في دول مجلس التعاون الخليجي، فقد بلغ حوالي 7 في المائة من الإنتاج العالمي في عام 2010. ومن المتوقع أن ترتفع الطاقة الإنتاجية للألومنيوم في دول مجلس التعاون الخليجي لتصل إلى 13 في المائة من الإنتاج العالمي مع حلول في عام 2014. وبالنسبة لإنتاج الحديد والصلب في عام 2011، فقد تراجع بسبب التحولات السياسية التي شهدتها بعض الدول العربية وخاصة في ليبيا حيث توقف الإنتاج خلال العام.

وفي مجال تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية، يشير مؤشر الميزة النسبية المعروف بمؤشر التخصص لبلانسا والمحتسب عن عام 2010 إلى أن بعض الدول العربية تكتسب ميزة نسبية في عدد من المنتجات الصناعية، وهي الأسمدة في الأردن وتونس والمغرب، وصناعة الأسماك في موريتانيا والمغرب واليمن، والألومنيوم في البحرين والإمارات.

النفط والطاقة

سجل سوق النفط العالمية في عام 2011 مستويات قياسية فيما يخص الأسعار والإمدادات والطلب. ولقد تأثرت السوق العالمية بعوامل عديدة، من أهمها التطورات الجيوسياسية في المنطقة العربية، والتقلبات في أسعار صرف العملات، والمضاربات في أسواق السلع والاضطرابات في الأسواق المالية العالمية في ظل تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي والتوقعات المستقبلية للفائض في الطاقة الانتاجية من النفط ومستويات المخزون النفطي العالمي. وقد كان للدول العربية المنتجة للنفط من خلال منظمة أوبك، دوراً هاماً في ارتفاع الأسعار واستقرارها، وخاصة خلال النصف الثاني من العام.

ارتفع مستوى إمدادات النفط العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) بحدود واحد مليون برميل/ يوم لتصل إلى 87.5 مليون برميل/ يوم، وحصلت زيادة مماثلة تقريباً في الطلب العالمي على النفط ليصل إلى 87.8 مليون برميل/ يوم خلال عام 2011. وظلت الدول العربية مستحوذة على 57.5 في المائة من تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط الخام وانخفضت حصتها قليلاً إلى 28.2 في المائة من احتياطيات الغاز الطبيعي. وحققت الدول العربية زيادة في إنتاجها من النفط الخام خلال عام 2011، وبذلك ارتفعت حصتها إلى حوالي 31 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي خلال العام. في المقابل انخفضت حصتها قليلاً من كميات الغاز المسوق لتشكّل 14.4 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي خلال عام 2010.

ومن ناحية أخرى، ارتفع استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2011 بمعدل 4.7 في المائة ليصل إلى حوالي 11.4 مليون برميل نفط مكافئ يومياً، وظل النفط والغاز الطبيعي المصدرين الأساسيين اللذين تعتمد عليهما الدول العربية لتلبية متطلباتها من الطاقة، حيث شكلت حصتهما معاً 98.3 في المائة من إجمالي المصادر.

وقد شهدت المعدلات السنوية لأسعار نفوط التصدير الرئيسية في الدول العربية ارتفاعاً خلال عام 2011، حيث تخطى المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك 100 دولار/ برميل، ووصل إلى 107.5 دولار/ برميل وذلك مقارنة بمتوسط سعري 77.4 دولار/ برميل في عام 2010، أي بزيادة 30.1 دولار/ برميل تعادل زيادة بنسبة حوالي 39 في المائة. وقد أدى ارتفاع الأسعار إلى زيادة ملحوظة في قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية، حيث تشير التقديرات الأولية إلى أنها بلغت حوالي 667.5 مليار دولار في عام 2011 بالمقارنة مع 471.7 مليار دولار في عام 2010 أي بزيادة بمقدار 195.8 مليار دولار وما يعادل زيادة بنسبة 41.5 في المائة.

التطورات المالية

كان لارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية والتحولت السياسية التي شهدها عدد من دول المنطقة العربية أثراً بارزاً على أوضاع المالية العامة في الدول العربية خلال عام 2011. فقد ساهم تصاعد أسعار النفط خلال عام 2011 وما ترتب عنه من زيادة في الإيرادات المالية في الدول العربية النفطية، في زيادة الإنفاق العام في معظم هذه الدول من خلال زيادة الأجور والرواتب والتحويلات الاجتماعية وأشكال الإنفاق الجاري الأخرى، إضافة إلى زيادة الاستثمار الحكومي، بينما ارتفعت الضغوطات على الموازنة العامة في الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً والمستوردة للنفط مما أدى إلى ارتفاع فاتورة الدعم الحكومي. أما الدول العربية التي تأثرت بالتحويلات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية مؤخراً فقد قامت بتنفيذ سياسات مالية توسعية للاستجابة للمطالب الشعبية والفئوية لتوفير فرص العمل وتعزيز العدالة الاجتماعية. ومن ناحية أخرى، لجأت الدول العربية التي تربطها علاقات تجارية واقتصادية وثيقة مع دول الاتحاد الأوروبي إلى إتباع سياسات مالية توسعية لتعزيز الطلب المحلي ودفع عجلة النمو الاقتصادي في ضوء تفاقم أزمة الديون في منطقة اليورو وما ترتب عنها من تراجع في الطلب الخارجي على صادرات هذه الدول من السلع والخدمات.

وفي ضوء هذه التطورات، ارتفعت الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت حوالي 26.2 في المائة لتصل إلى حوالي 892.4 مليار دولار في عام 2011. وقد نمت الإيرادات البترولية شاملة النفط والغاز الطبيعي بحوالي 34.2 في المائة لتصل إلى حوالي 653.8 مليار دولار، بينما ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة أقل بلغت حوالي 7.6 في المائة لتبلغ نحو 142.2 مليار دولار. وشكلت الإيرادات البترولية حوالي 73.3 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة والمنح في عام 2011. وبالنسبة للإنفاق العام، فقد ارتفع في الدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت حوالي 12.4 في المائة ليصل إلى حوالي 798.1 مليار دولار في عام 2011. وارتفع الإنفاق الجاري بحوالي 14.8 في المائة ليصل إلى حوالي 588.4 مليار دولار، كما ارتفع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 9.0 في المائة ليبلغ حوالي 210.3 مليار دولار في عام 2011.

وكمحصلة للتطورات في جانبي الإيرادات والإنفاق، حققت الموازنة العامة المجمعة للدول العربية فائضا كليا بلغ حوالي 94.25 مليار دولار في عام 2011، مقارنة بعجز بلغ حوالي 2.98 مليار دولار في عام 2010. وقد بلغت نسبة الفائض المالي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة حوالي 4.0 في المائة في عام 2011 مقابل عجز بنسبة 0.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010. وجاء هذا التحسن مدفوعا بشكل رئيسي بفائض الموازنة العامة في الدول العربية النفطية كمجموعة والذي ارتفع في عام 2011 ليصل إلى نحو 134.09 مليار دولار، في الوقت الذي تقاوم فيه عجز الموازنة العامة في الدول العربية الأخرى، مسجلة كمجموعة عجزا كليا بلغ حوالي 39.84 مليار دولار في عام 2011.

وعلى صعيد المديونية العامة، فقد ارتفع الرصيد القائم للدين العام الداخلي للدول العربية كمجموعة بنسبة 6.7 في المائة في عام 2011 ليلبلغ 292.4 مليار دولار في الدول المتوفرة بيانات بشأنها. أما الرصيد القائم للدين العام الخارجي فقد ارتفع بنسبة 1.8 في المائة ليلبلغ حوالي 176.2 مليار دولار في عام 2011. وكمحصلة لهذه التطورات، ارتفعت نسبة الدين الداخلي إلى إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) بصورة طفيفة من حوالي 61.3 في عام 2010 إلى 62.4 في المائة في عام 2011، في حين تراجعت نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الدين العام من حوالي 38.7 في المائة إلى حوالي 37.6 في المائة. وتراجعت أيضاً نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة من حوالي 47 في المائة في عام 2010 إلى نحو 44 في المائة في عام 2011.

التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال العربية

استمرت السياسات النقدية في الدول العربية خلال عام 2011 في نهجها التوسعي بهدف حفز الائتمان المصرفي ودفع النشاط الاقتصادي الذي تأثر سلباً بتراجع مستويات الطلب المحلي والخارجي في عدد من الدول. وقد غلب على السياسة النقدية الحذر حيث نمت السيولة المحلية في معظم الدول العربية بمعدلات أقل من تلك المسجلة في عام 2010. واستخدمت البنوك المركزية العربية عدداً من أدوات السياسة النقدية غير المباشرة لإدارة السيولة، والتي تباينت اتجاهاتها بشكل كبير من دولة إلى دولة أخرى خلال العام. ففي حين شهدت الدول العربية النفطية زيادة في مستويات السيولة نتيجة لارتفاع العوائد النفطية، شهدت الدول العربية الأخرى وخاصة دول "التحولات السياسية" أزمات في السيولة المحلية. وعلى ضوء هذه التطورات تدخلت البنوك المركزية في عدد من الدول العربية المصدرة للنفط لامتصاص فائض السيولة للحفاظ على استقرار سياسة سعر الصرف، في حين لجأت البنوك المركزية في دول "التحولات السياسية" إلى التدخل المستمر لتعزيز مستويات السيولة.

وفيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على السيولة المحلية، فقد تصدر صافي الموجودات الأجنبية تلك العوامل من حيث مساهمتها في إحداث تغييرات في السيولة المحلية في عدد من الدول العربية النفطية نتيجة لارتفاع أسعار النفط خلال

العام، في حين كانت الزيادة المسجلة في السيولة المحلية في باقي الدول العربية وخاصة دول "التحولات السياسية" مدفوعةً بشكل رئيسي بالتوسع في صافي الائتمان المحلي الموجه للقطاع الحكومي لتوفير الموارد المالية اللازمة لسد العجز في الموازنات العامة.

أما على صعيد القطاع المصرفي، فإن المؤشرات تظهر أن المصارف العربية تأثرت بصورة محدودة بالأحداث والتطورات التي شهدتها بعض الدول العربية وكذلك بتداعيات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، وإن اختلف الأمر فيما بين هذه المصارف. فقد كان أداء القطاع المصرفي متفاوتاً مع الميل للتحسن النسبي في عام 2011 بالمقارنة مع مثيله في العام السابق. فقد سجلت معدلات نمو الودائع والتسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص تحسناً عما كانت عليه في العام السابق، كذلك تحسنت مؤشرات الربحية لأغلب المصارف العربية. وقد انعكس ذلك في التحسن الملحوظ في مؤشرات السلامة المالية للمصارف العربية، حيث تتراوح نسب كفاية رأس المال في مصارف الدول العربية التي تتوفر بياناتها لعام 2011 ما بين 10 في المائة في موريتانيا وحوالي 26 في المائة في اليمن، وهو يتجاوز الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال للموجودات المرجحة بالمخاطر وفقاً لقرارات بازل III. ومن جانب آخر، استمر انكماش نشاط المصارف العالمية والقروض المصرفية عبر الحدود في الدول العربية كما هو حال معظم الدول النامية، وهو ما انعكس في تراجع إجمالي الخصوم الأجنبية للمصارف العربية.

وعلى صعيد أسواق المال العربية، فقد شهدت معظم هذه الأسواق اضطرابات عديدة خلال عام 2011، متأثرة بالأحداث السياسية التي شهدتها عدد من دول المنطقة، حيث أنهت البورصات العربية العام على خسارة إجمالية بلغت حوالي 103 مليار دولار ونسبة 10.3 في المائة من قيمتها السوقية. كما استمر التراجع في استثمارات الأجانب في البورصات العربية وللعام الرابع على التوالي. فبعد أن شهد الربع الأخير من عام 2010 معاودة التحسن في تعاملات الأجانب لأول مرة منذ الأزمة المالية العالمية، جاءت التطورات والأحداث العالمية والإقليمية خلال عام 2011 لتعكس هذا الاتجاه وتسجل تعاملات الأجانب كمحصلة لمجموع البورصات العربية صافي بيع عن هذا العام. كذلك انكمش نشاط الإصدارات الأولية من الأسهم خلال عام 2011، لتسجل أدنى مستوى لها منذ عام 2002. وقد تزامن التراجع في الإصدارات الأولية من الأسهم خلال عام 2011 مع تراجع مماثل في إصدارات سندات الشركات. وقد بذلت السلطات الإشرافية في الدول التي شهدت اضطرابات جهوداً كبيرة للحد من التراجع في بورصاتها وتقليل حدة الخسائر.

التجارة الخارجية (الإجمالية والبيئية)

تأثرت التجارة الإجمالية العربية في عام 2011 بشكل رئيسي بالتطورات الإيجابية في السوق العالمية للطاقة، حيث ساهم استمرار ارتفاع الأسعار العالمية للنفط الخام في ارتفاع قيمة الصادرات العربية بنسبة 30.6 في المائة لتبلغ حوالي 1,196 مليار دولار. كما ارتفعت قيمة الواردات العربية بنسبة 12.8 في المائة لتبلغ نحو 753 مليار دولار، وذلك في ضوء زيادة الإنفاق العام للدول المصدرة الرئيسية للنفط، وكذلك جراء ارتفاع أسعار استيراد النفط بالنسبة للدول المستوردة له.

وزاد وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية ليصل إلى نسبة 6.6 في المائة في عام 2011 مقابل 6.0 في المائة في العام السابق، وذلك نتيجة لتفوق معدل نمو قيمة الصادرات العربية على معدل نمو قيمة الصادرات العالمية في عام 2011، بينما انخفض وزن الواردات العربية في الواردات العالمية من نسبة 4.3 في المائة إلى 4.1 في المائة خلال الفترة نفسها.

وبالنسبة لاتجاهات التجارة العربية في عام 2011، فقد زادت قيمة الصادرات العربية إلى جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين بدرجات متفاوتة، مما انعكس في زيادة حصص صادرات معظم الشركاء التجاريين. وزادت أيضاً قيمة واردات الدول العربية من جميع شركائها التجاريين الرئيسيين باستثناء اليابان. وفيما يتعلق بتطور الهيكل السلعي للصادرات العربية، فقد تحسنت الأهمية النسبية لفئة الوقود والمعادن في حين تراجع حصة المصنوعات التي تتكون من المواد الكيماوية والمصنوعات الأساسية، والآلات ومعدات النقل. وتراجعت حصة السلع الزراعية في الصادرات العربية مقارنة بالعام السابق. وفي جانب الهيكل السلعي للواردات العربية، فقد تراجع حصة المصنوعات، وضمن هذه الفئة، استأثرت الآلات ومعدات النقل على الحصة الأكبر إلا أن حصتها في الواردات الإجمالية تراجعت خلال عام 2011. وفي المقابل ارتفعت حصة فئة السلع الزراعية التي تحتل المركز الثاني في الهيكل السلعي للواردات العربية، في حين زادت حصة واردات فئة الوقود والمعادن التي تحتل المركز الثالث في الهيكل السلعي للواردات.

وفيما يتعلق بالتجارة البينية العربية، فقد سجلت قيمة الصادرات البينية زيادة بنسبة 22.1 في المائة لتبلغ نحو 95.3 مليار دولار في عام 2011. إلا أن ارتفاع قيمة الصادرات الإجمالية العربية بنسبة أعلى من نسبة الزيادة في قيمة الصادرات البينية، أدى إلى تراجع حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لتبلغ 8.0 في المائة وذلك بعد أن بلغت 8.5 في المائة في عام 2010. أما حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية فقد ارتفعت لتبلغ 12.3 في المائة في عام 2011 مقارنة مع نسبة 11.8 في المائة في العام السابق.

وبخصوص تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية، بلغت قيمة التجارة البينية للبتروال الخام نحو 10.6 مليار دولار في عام 2011، مشكلة حصة 11.3 في المائة من إجمالي التجارة البينية العربية. وبالنسبة لمكونات التجارة البينية غير النفطية، استأثرت السلع الزراعية الحصة الأكبر، يلي ذلك المصنوعات الأساسية، ثم الآلات ومعدات النقل، فالمواد الكيماوية والمصنوعات المتنوعة الأخرى.

وبالنسبة للتطورات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام 2011، قامت الدول الأعضاء في المنطقة بوضع دليل استرشادي للقواعد العربية الموحدة للمنافسة ومنع الاحتكار، واستمر فريق العمل في التفاوض بشأن تحرير تجارة الخدمات في إطار المنطقة. أما فيما يتعلق بالتطورات في تنفيذ برنامج العمل لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، استمر العمل حول وضع جداول التعرفة الجمركية الموحدة، وتم الاتفاق على المعايير للمنافذ الجمركية المؤهلة في إطار الاتحاد الجمركي.

موازن المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

تأثر أداء موازين مدفوعات الدول العربية خلال عام 2011 بأحداث التحولات السياسية التي شهدتها بعض الدول العربية. وقد نتج عن تلك التطورات حدوث حالة من عدم التيقن، الأمر الذي أثر على مصادر الإيرادات في موازين مدفوعات الدول العربية. وبالرغم من تباطؤ وتيرة التعافي الاقتصادي العالمي وانخفاض معدلات النمو في كل من الدول المتقدمة والنامية إلا أن استقرار مستويات الطلب العالمي على النفط وارتفاع أسعاره قد أثر بشكل كبير على أداء موازين مدفوعات الدول العربية النفطية وغير النفطية أيضاً.

وكمحصلة للتطورات المذكورة، ارتفع الفائض في الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة خلال العام ليسجل مستوى قياسي لم يتحقق خلال العقود الثلاث الماضية. وانعكست هذه الفوائض، مصحوبة بارتفاع العجز في كل من موازين الخدمات والدخل (النتاج عن انخفاض الإيرادات السياحية في الدول التي شهدت تحولات سياسية) وصافي التحويلات الجارية، في تسجيل موازين الحسابات الخارجية الجارية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2011 أعلى مستوى منذ عام 2008، إذ ارتفع بما يزيد عن مقدار الضعف ليصل إلى نحو 312.7 مليار دولار. أما بالنسبة للمعاملات الرأسمالية والمالية، فقد ارتفع صافي التدفقات للخارج للدول العربية كمجموعة بما يقارب ثلاثة أمثال ليصل إلى حوالي 242.3 مليار دولار خلال عام 2011 والذي يعزى إلى التطورات المذكورة في الحساب الجاري. الأمر الذي أدى إلى تحقيق الميزان الكلي لموازن مدفوعات الدول العربية فائضاً كلياً بلغ حوالي 97.6 مليار دولار في عام 2011. وانعكس الفائض الكلي على إجمالي الاحتياطيات الخارجية للدول العربية التي ارتفعت لتصل إلى 1,114.6 مليار دولار مقارنة مع 1,008.3 مليار دولار في العام السابق. إلا أن نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية للواردات السلعية العربية تراجعت بقدر ضئيل خلال عام 2011 لتصل إلى مستوى 19.7 شهر مقارنة مع مستوى 20.1 شهر خلال العام السابق.

وعلى صعيد المديونية الخارجية، فقد ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة 1.8 في المائة في عام 2011 ليلعب حوالي 176.2 مليار دولار. ويأتي ارتفاع المديونية الخارجية العربية بسبب تزايد حاجة معظم هذه الدول إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز في مآليتها العامة. كما ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة بنسبة 8.6 في المائة في عام 2011 لتصل إلى حوالي 15.9 مليار دولار.

وفيما يخص نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المقترضة كمجموعة، فقد تراجعت من 21.5 في المائة في عام 2010 إلى 20 في المائة في عام 2011 نتيجة معاودة تسارع وتيرة النشاط الاقتصادي في هذه الدول. كما تراجعت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات من 5.2 في المائة إلى 4.9 في المائة خلال الفترة ذاتها بسبب تصاعد أسعار النفط الخام.

وبالنسبة لتطورات أسعار صرف العملات العربية عام 2011، شهدت العملات العربية المثبتة قيمتها مقابل الدولار استقراراً نسبياً في سوق الصرف مع تدخل بعض البنوك المركزية في السوق بهدف الإبقاء على مستويات ثابتة لأسعار صرف هذه العملات مقابل الدولار. وفي المقابل تراجع قيمة العملات المثبتة بالدولار مقابل اليورو نتيجة المكاسب التي سجلها اليورو مقابل الدولار خلال العام. وفيما يتعلق بالعملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف، فقد تحسنت قيمتها مقابل الدولار. وتراجعت أسعار الصرف الفعلية الحقيقية لعدد كبير من العملات العربية خلال عام 2011، وهو ما يعزى إما إلى تراجع معدلات التضخم في بعض الدول العربية مقارنة بالشركاء التجاريين الرئيسيين، أو إلى ارتفاع أسعار الصرف الرسمية لبعض الدول (أي تراجع في قيمة العملات المحلية) أو الأثرين معاً. وكلا الأثران يعكسان في نهاية المطاف ارتفاع مستويات تنافسية العملات العربية المعنية.

(فصل محور التقرير)

فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية

يتناول فصل المحور في تقرير هذا العام موضوع النفاذ للخدمات المصرفية والمالية الأخرى وقنوات التمويل المتاحة للأفراد والشركات المتناهية الصغر والصغيرة في الدول العربية. وتعزى أهمية هذا الموضوع للدور الذي يلعبه الوصول للتمويل في تحقيق النمو الشامل، أي أن نفاذ شرائح أكبر من المواطنين للخدمات المالية والتمويل سواء كانوا أفراداً أو شركات، وخاصة فيما يتعلق بالشركات متناهية الصغر والصغيرة يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل وضمان عدالة توزيع الفرص الاقتصادية بين مختلف فئات المجتمع، وهي كلها تساعد بدورها على تحسين المستويات المعيشية والرفاهة للمجتمع.

وتوصل الفصل لجملة من النتائج، أهمها: بخصوص نفاذ الأفراد للخدمات المصرفية والمالية الأخرى، تشير مقارنة الدول العربية كمجموعة مع مجموعات دولية وأقاليم جغرافية متشابهة من حيث مستويات الدخل، أن مستويات نفاذ الأفراد للخدمات المالية في المنطقة العربية لا تزال من أدنى المستويات، حيث تنخفض خدمات الإقراض مقاسة بعدد حسابات الإقراض لكل ألف من السكان البالغين بدول المنطقة إلى نحو 201 حساب مقارنة بنحو 258 حساب لمتوسط الدول النامية. وعليه، فإن نفاذ الأفراد للتمويل يمثل التحدي الأبرز على صعيد تفعيل دور القطاع المصرفي والمالي في تعزيز النمو الشامل في الدول العربية.

وفي واقع الأمر، فقد اتجهت العديد من المصارف والمؤسسات المالية في الدول العربية إلى الاستفادة من التقنيات الحديثة من خلال تطوير التطبيقات التي تسمح بخفض تكلفة الانتشار المصرفي وتقليل كلفة تنفيذ المعاملات المالية بشكل ملحوظ وبما يسمح بانتشار هذه الخدمات لشرائح واسعة من السكان، بالإضافة إلى تغطية نطاق جغرافي لسكان المناطق النائية والريفية. ومن أبرز هذه التطبيقات التوسع في الخدمات المصرفية غير المستندة إلى الفروع Branchless

Banking، من خلال نشر وحدات الصراف الآلي (ATMs) ووحدات نقاط منافذ البيع (POSs) وكذا الاتجاه نحو تطبيق تقنيات الصيرفة الإلكترونية المعتمدة على استخدام الهاتف المحمول Mobile Banking. كذلك تشكل مكاتب البريد في عدد من الدول العربية إحدى أهم الوسائل التي تقدم الخدمات المالية للأفراد بجانب الجهاز المصرفي. وتتميز مكاتب البريد بانتشارها الواسع في مختلف أنحاء البلاد وخاصة في المناطق الريفية منها، ولذلك فهي تعتبر من بين أفضل الوسائل في تقديم الخدمات المالية للأفراد ذوي الدخل المنخفض في تلك المناطق.

وفيما يتعلق بالإنفاذ لخدمات التمويل، تطرق الفصل لشقي التمويل متناهي الصغر والتمويل العقاري. ففي جانب الإنفاذ لخدمات التمويل متناهي الصغر، تنتم المنطقة العربية بمستويات نفاذ إلى القروض متناهية الصغر أقل مقارنة بالمجموعات الإقليمية الأخرى، حيث بلغ عدد المستفيدين من هذه القروض في الدول العربية حوالي 2.2 مليون مقترض في عام 2010، كما لم يتجاوز متوسط حجم القرض متناهي الصغر 550 دولار في العام نفسه. وتستحوذ المشروعات متناهية الصغر على أكثر من 90 في المائة من إجمالي محفظة القروض الصغيرة في معظم الدول العربية. وتغطي القروض متناهية الصغر حوالي 2.4 في المائة من السكان في سن العمل، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالمجموعات الإقليمية الأخرى. كما أن نفاذ سكان الريف إلى القروض متناهية الصغر يعتبر ضئيلاً في المنطقة العربية مقارنة بالمجموعات الإقليمية الأخرى، حيث يمثل المقترضون من سكان الريف نسبة لا تتجاوز 34 في المائة من إجمالي عدد المقترضين. وتمثل الإناث حوالي 50 في المائة من إجمالي عدد المقترضين في الدول العربية، وهي من أقل النسب مقارنة بالمجموعات الإقليمية الأخرى في عام 2010.

وتُقدم القروض متناهية الصغر في الدول العربية من خلال مؤسسات عدة تتباين من حيث طبيعتها القانونية إذ تتضمن منظمات غير حكومية وطنية وأجنبية، ومصارف تجارية، ومصارف متخصصة في التمويل الأصغر، ومؤسسات مالية غير مصرفية، واتحادات إقراضية وتعاونيات تعمل في الغالب بأهداف غير ربحية. بالإضافة إلى عدد من الشركات الخاصة التي تقوم بتقديم خدمات التمويل متناهي الصغر بالوكالة عن مصارف تجارية. وتعتمد مؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية على حقوق الملكية والاقتراض والودائع كمصادر للتمويل، إلا أن حقوق الملكية، وهي غالباً من مصادر خيرية، تعتبر المصدر الرئيسي للتمويل، في ضوء انخفاض الأسس التجارية التي يرتكز عليها قطاع التمويل متناهي الصغر في الدول العربية، بشكل عام.

وقد قام عدد من الدول العربية خلال السنوات الماضية بتبني وتطبيق إصلاحات مالية عديدة لتطوير قطاع التمويل الأصغر، تضمنت ترقية الأطر المؤسسية والرقابية بهدف تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر وتحديد صفتها القانونية والمالية وتعزيز الأسس التجارية والربحية في نشاطات هذا القطاع، إضافة إلى تهيئة البيئة الداعمة لعمل مؤسسات التمويل الأصغر من خلال تخفيض القيود لتسهيل تدفق التمويل للمشاريع، والتوسع في خدمات الادخار الصغير ومتناهي الصغر، وجذب التمويل التجاري إلى قطاع التمويل الأصغر، وتحسين شفافية مؤسسات التمويل الأصغر وقدراتها المالية.

كما بادرت الدول العربية في إطار جهودها المشتركة بدعم وتطوير قطاع التمويل الأصغر، حيث أقرت القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية، التي انعقدت في الكويت خلال الفترة 19-20 يناير 2009، إنشاء حساب خاص من أجل توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وإسناد مهام إدارة هذا الحساب إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

وفي جانب النفاذ لخدمات التمويل العقاري، فقد شهد جانب الطلب على هذه الخدمات نمواً متسارعاً وذلك في ظل عدة متغيرات، ابتداءً ببعض المتغيرات الديموغرافية كارتفاع معدلات النمو السكاني ونسبة شريحة السكان في سن الشباب من مجمل السكان، والمحددات المتعلقة بمستويات التحضر (نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان والتي تصل إلى 63 بالمائة في المتوسط)، واتجاه السكان إلى تفضيل التملك العقاري، إضافة إلى محددات أخرى تتعلق ببيئة الاقتصاد الكلي المواتية لنمو سريع في أنشطة القطاع العقاري في بعض الدول العربية. أما في جانب عرض التمويل العقاري، تتحصر آليات التمويل العقاري في معظم الدول العربية في التمويل المقدم من خلال الدولة مباشرة أو التمويل من خلال بنوك متخصصة تملكها الدولة والبنوك التجارية وشركات التمويل وإعادة التمويل العقاري. ورغم تنوع مصادر التمويل العقاري في الدول العربية إلا أن الدولة لا تزال اللاعب الرئيسي في سوق التمويل العقاري في عدد من الدول. في حين أن نشاط التمويل العقاري في الدول المتقدمة يقوم بشكل أساسي على آليات السوق.

وفي ضوء هذه النتائج أوصى الفصل بوجود حاجة ملحة في الدول العربية لتطوير البنية التشريعية والتنظيمية لسوق التمويل العقاري من خلال الاهتمام بإصدار قوانين متطورة للتمويل العقاري، ووجود الضمانات الكافية لإنفاذ العقود المبرمة في إطارها، والعمل على إيجاد جهات مختصة للفصل في هذه القضايا بما يضمن سرعة البت فيها وضمان حقوق الدائنين. وكذلك من الأهمية بمكان استمرار الدول العربية في تطوير آليات تسجيل الملكية وخفض تكلفة التسجيل في المناطق المختلفة بما يسمح بنشاط سوق الرهونات العقارية وتقليل المخاطر المتعلقة بالتسعير بما يتماشى مع أفضل التجارب الدولية من خلال تطوير نظم الاستعلام الائتماني.

كما أن الدول العربية مدعوة أيضاً لزيادة مستويات شفافية أسواق التمويل العقاري وتمويل المشاريع متناهية الصغر من خلال تحسين مستويات جودة البيانات المتاحة عن هاتين السوقين واللذين من شأنهما تقليل مستويات المخاطر وجذب التمويل التجاري لهما.

وأخيراً، فإن تطوير سوق التمويل الإسلامي عن طريق تبني الإطار القانوني والتنظيمي الملائم سيعزز من نشاط مؤسسات التمويل الإسلامي وقيامها بدور أكثر فاعلية في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتوفير التمويل العقاري لشرائح أوسع من السكان في الدول العربية، في ضوء ارتفاع مستويات الطلب على هذه النوعية من الخدمات.

العون الإنمائي العربي

تشكل المساعدات الإنمائية العربية جانباً مهماً من جوانب التعاون الاقتصادي بين الدول العربية من جهة، وباقي الدول النامية من جهة أخرى، وتحتوي هذه المساعدات على قدر كبير من الدعم المقدم من دول نامية إلى دول نامية أخرى، وذلك من خلال عنصر المنحة الذي تتضمنه القروض الممنوحة، والمنح والهبات التي عادة ما تقدم من خلال مساعدات حكومية ومن مؤسسات متعددة الأطراف، بالإضافة إلى العون الإنمائي الأهلي المقدم من الهيئات الخيرية والجمعيات غير الحكومية، إلى جانب مساهمة الدول العربية من خلال المؤسسات الدولية المانحة للعون.

فيما يتعلق بالمساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية المانحة خلال عام 2011، فقد بلغ إجمالي هذه المساعدات حوالي 6.3 مليار دولار⁽²⁾، ليصل إجمالي ما قدمته الدول العربية من مساعدات إنمائية ميسرة خلال الفترة 1970-2011 حوالي 154 مليار دولار. وتشكل نسبة العون الإنمائي العربي إلى الدخل القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية حوالي 0.42 في المائة في عام 2011.

وبالنسبة للمساعدات الإنمائية العربية المتمثلة في شكل قروض والمقدمة من مؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية، والتي يطلق عليها مؤسسات مجموعة التنسيق⁽³⁾ فقد بلغ إجمالي العمليات التمويلية لهذه المؤسسات حوالي 6.4 مليار دولار في عام 2011، مقابل حوالي 7.5 مليار دولار في عام 2010، مسجلة بذلك انخفاضاً نسبته 14.8 في المائة عن عام 2010. وشكلت منها الالتزامات التمويلية المقدمة للدول العربية نسبة 54.7 في المائة في عام 2011، مقارنة بنسبة 53.6 في المائة في عام 2010.

وبالنسبة للتوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق لعام 2011، يحظى قطاع النقل والاتصالات بحوالي 27.3 في المائة من إجمالي التزامات هذه المؤسسات، يليه قطاع الطاقة الذي يشمل الكهرباء والنفط والغاز بحصة تبلغ 26.6 في المائة، ثم قطاع الخدمات الذي يمثل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنحو 23.7 في المائة، ثم قطاع المياه والصرف الصحي بنحو 16.1 في المائة، يليه قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بحوالي 4.5 في المائة، وأخيراً قطاع الصناعة والتعدين بحوالي 1.8 في المائة.

وبخصوص مساهمات مؤسسات التنمية العربية الأعضاء في مجموعة التنسيق في إجمالي الالتزامات التراكمية إلى نهاية عام 2011 والبالغة حوالي 109.9 مليار دولار، فقد بلغت نسبة الالتزامات التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية حوالي

(2) يشمل هذا المبلغ إجمالي التزامات المساعدات الإنمائية المقدمة من السعودية، وصافي السحب بالنسبة للدول الأخرى.

(3) البنك الإسلامي للتنمية، صندوق أبوظبي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، برنامج الخليج العربي للتنمية، وصندوق النقد العربي.

30.4 في المائة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حوالي 22.2 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية حوالي 15.9 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية حوالي 9.6 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية حوالي 8.6 في المائة، وصندوق النقد العربي حوالي 6.2 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية حوالي 3.9 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا حوالي 3.2 في المائة.

فصل التعاون الاقتصادي العربي المشترك

التعاون العربي في مجال مكافحة التصحر

تعتبر معظم أراضي الدول العربية متصحرة أو مهددة بالتصحر بفعل عوامل عديدة، أهمها الرعي الجائر وزيادة الحمولة الرعوية واللتنان تعملان على الإخلال بالتوازن الطبيعي لنمو وتكاثر النباتات الطبيعية. وكنتيجة للتصحر تتراجع قدرة استخدامات الأراضي للتنمية الزراعية وتتسع الفجوة الغذائية في الدول العربية، وبالتالي يتزايد اعتمادها على الاستيراد لسد احتياجاتها الغذائية.

وتشير نتائج المسوحات الميدانية في إطار مشروع الإنذار المبكر لتدهور الأراضي إلى أن إجمالي المساحات المتدهورة في المنطقة العربية خلال الفترة (1982-2007) بلغت حوالي 658 مليون هكتار، تشكل حوالي 47 في المائة من المساحة الكلية للمنطقة العربية، وخلال الفترة (1999-2010) بلغت حوالي 845 مليون هكتار ونسبة 60 في المائة من مساحة المنطقة العربية. وتشير هذه النتائج إلى تراجع مساحة الاستخدامات الزراعية بشكل واضح في مجال المراعي والغابات، وتراجع مساحات المناطق الزراعية المطرية.

وتبذل الدول العربية جهوداً عدة لمكافحة ظاهرة التصحر والحد من آثارها السلبية، فعلى المستوى القطري، نفذ عدد من الدول أنشطة أساسية للتخفيف من التصحر، وأنشئت المؤسسات البيئية وأعطيت أولوية عالية لتنفيذ سياسات حماية البيئة، كما أقرت العديد من الدول تشريعات تغطي نطاق واسع من المجالات البيئية.

وعلى مستوى التعاون العربي المشترك في مجال التصحر، تعود أولى الجهود المبذولة لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي إلى بداية التسعينات، حيث أنشأت الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، وهي مؤسسة عربية متخصصة، تهدف توحيد الجهود الوطنية لتطوير البحث العلمي الزراعي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتبادل المعلومات والخبرات العربية بغية زيادة الإنتاج الزراعي في هذه المناطق. وأخيراً وعلى مستوى التعاون العربي مع أقاليم ودول أخرى لديها تجارب ناجحة في مجال مكافحة التصحر وتدهور الأراضي، أقامت الدول العربية كمجموعة آليات للتعاون مع دول أمريكا الجنوبية في مجال حماية البيئة، ومع الصين في مجال استصلاح الأراضي الصحراوية وإدارة المياه.

ولقد حققت الجهود المبذولة على المستويات الثلاثة المذكورة أنفاً انعكاسات إيجابية خاصة فيما يتعلق برصد وتقدير عمليات تدهور الأراضي واختيار أساليب ووسائل مكافحة التصحر وتطبيق إجراءات حصاد المياه وتدريب الكوادر الوطنية وتفعيل مشاركة المجتمعات المدنية.

(فصل تطورات الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال)

الاقتصاد الفلسطيني

استمر نمو الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2011، حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من حوالي 8.3 مليار دولار في عام 2010 إلى نحو 8.8 مليار دولار في عام 2011، محققاً نمواً قدره 5.3 في المائة، ليرتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 2232 دولار مقابل 2186 دولار في عام 2010. كما سجل الاقتصاد الفلسطيني معدل نمو في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغ نحو 10.2 في المائة في عام 2011. ومع ذلك يبقى النمو معتمداً على تدفق المساعدات الدولية والتوسع في الانفاق العام، كما أنه لم يسهم بشكل فاعل في معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني.

فرغم تحقيق الاقتصاد الفلسطيني معدلات نمو (حقيقية) خلال الفترة 2008-2011، إلا أن معدلات البطالة لا تزال مرتفعة، حيث لم يغير هذا النمو من الواقع المتردي ومن أفاق التنمية طويلة الأجل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويرتبط هذا الأمر باستمرار وجود العقبات الإسرائيلية التي تعترض نشاط القطاع الخاص والنشاط الانتاجي الفلسطيني. هذا إضافة لتركز ذلك النمو في قطاع غزة الذي حقق ناتجه المحلي نمواً بنحو 25 في المائة كمتوسط لعامي 2010 و2011، والذي يعزى إلى نمو نشاط قطاع البناء والتشييد في قطاع غزة، في ضوء إعادة بناء ما دمره عدوان الاحتلال الإسرائيلي على القطاع خلال ديسمبر 2008 ويناير 2009.

من جانب آخر، تقدر معدلات الفقر في قطاع غزة وفي منطقة الاغوار والقدس الشرقية، وباقي المناطق المعزولة خلف جدار الفصل العنصري الذي تقيمه سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بنحو 26 في المائة من أبناء الشعب الفلسطيني في عام 2011، كما يعاني نحو 33 في المائة منهم من انعدام الأمن الغذائي، ليبليغ عدد الفلسطينيين المصنفين ضمن الشرائح المعتمدة على المساعدات الدولية في مجال الأمن الغذائي نحو 1.4 مليون فلسطيني، منهم 800 ألف فلسطيني يتلقون المساعدات من برنامج الغذاء العالمي، ونحو 840 ألف فلسطيني يتلقون مساعداتهم من وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (الاونروا) ، هذا بالإضافة إلى أشكال المساعدات الدولية الأخرى، لاسيما في مجال مكافحة الفقر والتوظيف المؤقت، وهي الجهود التي ساهمت مجتمعة في التخفيف نسبياً من حدة البطالة المزمنة والفقر وانعدام الأمن الغذائي.

وفيما يتعلق بالتطورات القطاعية في عام 2011، فقد سجل الناتج الزراعي نمواً بلغ نحو 12 في المائة، كما سجل الناتج الصناعي نمواً بنحو 5.2 في المائة، وحقق ناتج قطاع البناء والتشييد نمواً ملحوظاً بلغت نسبته حوالي 169 في المائة، والذي يعزى في جزئه الأكبر لنشاط إعادة البناء في قطاع غزة، كما ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لأعلى مستوى له منذ عام 1999، لتبلغ نحو 11 في المائة في عام 2011 بعدما بلغت 4.4 في المائة فقط في العام السابق. أما فيما يخص قطاع الخدمات فقد تراجعت القيمة المضافة للقطاع بنحو 4.5 في المائة في ظل تراجع النشاط الحكومي والإدارة العامة والنشاط التجاري والسياحة.

وبخصوص أداء القطاع المصرفي التمويلي، فقد ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية لإجمالي الودائع من نحو 43.5 في المائة في عام 2010 إلى نحو 52.4 في المائة في عام 2011، وهو أفضل معدل يتحقق منذ تأسيس سلطة النقد الفلسطينية في عام 1994.

وفي مجال التجارة الخارجية، استمرت السيطرة الإسرائيلية على التجارة الفلسطينية حيث لا يزال السوق الإسرائيلي المستوعب الأساسي لنحو 90 في المائة من الصادرات الفلسطينية، كما أنها المصدر الرئيسي لنحو 75 في المائة من الواردات الفلسطينية في عام 2010. وقد مثل العجز التجاري مع إسرائيل نحو 70 في المائة من إجمالي العجز التجاري الفلسطيني، وهو يقدر بما يزيد عن إجمالي قيمة التحويلات الجارية للأراضي الفلسطينية المحتلة والبالغة 2.7 مليار دولار، بما فيها المنح والمساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية.

ويشير تقرير صادر عن منظمة الأونكتاد (2011) إلى أن الصادرات الإسرائيلية للاقتصاد الفلسطيني ليست جميعها منتجات إسرائيلية المنشأ، حيث يعود جزء منها لمصدر ثالث، ثم يعاد تصديرها إلى الأراضي الفلسطينية كأنها منتجات إسرائيلية، والتي قدرت بنحو 58 في المائة من إجمالي الواردات الفلسطينية المسجلة باعتبارها واردات من إسرائيل. ويعني ذلك أن قيمة الإيرادات الجمركية التي تحصلها إسرائيل عند دخول تلك المنتجات إليها لا يتم تحويلها للسلطة الفلسطينية. وقد قدر متوسط قيمة تلك الإيرادات الجمركية المفقودة بنحو 500 مليون دولار سنوياً، وبما يمثل نحو 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، وهي الإيرادات التي يمكن أن تغطي نحو ثلث عجز الموازنة الفلسطينية. هذا بخلاف الخسائر في الناتج والتوظيف اللذان كانا يمكن تحقيقهما لو أن هذه الموارد المالية قد اتجهت لحفز النشاط الاقتصادي الفلسطيني. ويوصي تقرير الأونكتاد بضرورة إنشاء آلية للتمييز الدقيق بين الواردات الحقيقية من إسرائيل (منتجات إسرائيلية المنشأ) والواردات غير المباشرة من إسرائيل (منتجات مستوردة من طرف ثالث)، لعدم إهدار ذلك المورد الاقتصادي الذي يحرم منه الاقتصاد الفلسطيني لصالح الاقتصاد الإسرائيلي وخزينة العامة.